

قوة ماري عيراق
داد كاي بالاي نيبتكحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١١٩/١٤٣٤٤/تتميز/٢٠١٣

نشأت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٧ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب اللقنبلدي وعبود صلاح التميمي وميقاتيل شمشون قيس كورقيس وحسين أبو أتمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز / المدعي / زياد هادي حميد وبنيته المداني هادي حميد احمد .
التميز / المدعي عليه / رئيس مجلس محافظة واسط/ إضافة لوظيفته وبنيته الموقوف المحلوي جعفر راضي حمد .

الإشعاء

ادعى المدعي (التميز) أسماء محكمة القضاء الإداري بأنه مستمر لمعطل طابوق في محافظة واسط / قضاء العزيزية بمواصفات رسمية صادرة من الجهات ذات الاختصاص في القطعة العرقمة (١/٥٠) و (١/٥١) مقاطعة (٢٣ الجزيرة) وقد تم استلام المواقع وتمديد بدلات الأيجار التي دائرة عمارات الدولة في واسط ، وتحفظ المجلس المحلي في قضاء العزيزية على المواقع المذكور اعلاء لغرض تحويل المعامل التي مواقع الحرق مقترح بموجب كتاب قانونية قضاء العزيزية (١٦٨) في ٢٠٠٦/٤/٢٣ .
وتفيداً لرأي المجلس فقد استحصل على موافقة مديرية زراعة واسط وبنية واسط وبندية العزيزية على مواقع بديل في القطعة العرقمة (١/١٩١) مقاطعة (٣٤ الجزيرة) .
نظم المدعي (التميز) بتاريخ ٢٠١٢/٤/٨ الا انه لم يبت بالنزك رقم مضي العدة القانونية .
أقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٤ طلباً بالحكم بإلزام المدعي عليه إضافة لوظيفته بالموافقة على الموقع البديل ، ونتيجة المرافعة الحظرية العتبية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٣ وبعد الاستشارة (٢٠١٢/٢/١٢) حكماً بالاتفاق بقضي برء دعوى المدعي .
ولعدم قناعة التميز بالحكم طعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٣/٣/٦ طلباً بنفسه للأسباب الواردة فيها .

القرار :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن العدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على القرار التميز وجد أنه صحيح وموافق للقانون

كويتي عراقي

داد كاي بالاي نيستيخادي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١١٩ /التعمية/تتميز/٢٠١٣

لأسباب التي استند اليها لشك أن المدعي طعن بما ورد بكتاب التعمية قضاء التمييزية
المرقم (١٦٨) في ٢٠٠٦/٤/٢٣ الموجه الى محافظة واسط /مكتب المحافظ والذي ورد فيه
الخطط على الموقع المقترح في طلب المدعي والخاص بتأجير مساحة من الأرض وأخذها
مكتع لتطويق في حدود القضاء واقتراح التعمية لمواقع بنينة وحيث قد تأيد هذا الطعن
على لسان المدعي بالذات في جلسة ٢٠١٣/١/٣٠ وبصفت أن الفقرة (١٢/ب) من
من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل قد حددت اختصاص
محكمة القضاء الإداري بالنظر في صحة الأوامر والقرارات الإدارية التي تصدر
من الموظفين والهيئات في دوائر الدولة والقطاع العام وحيث أن محل الطعن في هذه الدعوى
هو الخطط التعمية على الموقع المقترح لأبناء مصللاً لتطويق وأن المقترح
لا يرقى الى مستوى الأمر او القرار الإداري التي يصح أن يكون محلاً للطعن
وأن هذا الخطط لا يكون له أثر قانوني كونه مجرد مقترح معروض على المحافظة
صاحبة الشأن في الخطط به من عمه ، عليه فإن دعوى المدعي لا تستند
الى سبب من القانون مما يستوجب ردها وحيث أن محكمة القضاء الإداري
قضت بردها للأسباب التي اخصتها فيكون قرارها صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه
ورده الطعون التمييزية وتحول المعيز رسم التميز ومنه القرار بالانقاي في ٢٠١٣/٥/٢٧ .

الرئيس
مدحت محمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
كريم ملة مولا

العضو
كريم محمد باقر

العضو
محمد صائب النجفاني

العضو
عبد صالح السعيد

العضو
ميتاليل شمشون زين كوركيس

العضو
حسين أبو القاسم